العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

فرنسا تعود إلى ورقة المؤتمرات بحثا عن نفوذها الضائع في ليبيا

باريس تفعّل دورها بدعم العملية العسكرية ضد المعارضة التشادية جنوب البلاد

فشل فرنسا السابق في فرض تطبيق مخرجات المؤتمر الذي رعته حول ليبيا واللقاء بين القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق السابقة فايز السراج، يقلل من التوقعات بشأن نجاحها هذه المرة في تحقيق أي اختراق، لاسيما بعد أن خسرت نفوذها لصالح تركيا وروسيا.

منى المحروقي
صحافية تونسية

تونس – اختارت فرنسا العودة إلى ورقة تنظيم المؤتمرات الدولية بشأن ليبيا في خطوة ينظر إليها مراقبون على أنها محاولة تهدف إلى استعادة نفوذها الذي خسرته في البلاد بعد تدخل روسيا وتركيا عسكريا في البلاد.

وينظم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤتمرا دوليا بشأن ليبيا في الثاني عشر من نوفمبر المقبل أي قبل نحو شهر من انتخابات عامة تهدف إلى طي صفحة عقد من النزاع في هذا البلد، غير أن شكوكا تحيط بإمكانية إجرائها.

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان خلال مؤتمر صحافي على هامش الجمعية العامة الـ76 للأمم المتحدة أنه "على خلفية الانتخابات في ديسمبر، ستنظم فرنسا مؤتمرا دوليا حول ليبيا في الثاني عشر من نوفمبر".

> **مراهنة روسيا على شخصيات من النظام السابق قد تثير انزعاج حفتر وتدفعه إلى توطيد علاقته بالغرب وبحليفته فرنسا**

كما يترأس لودريان مع نظيريه الألماني هايكو ماس والإيطالي لويجي دي مايو اجتماعا مخصصا لليبيا الأربعاء في نيويورك.

وذكّر لودريان بأن فرنسا تدعو إلى الإبقاء على موعد الانتخابات المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر و"رحيل القوات الأجنبية والمرتزقة".

وأحيا إعلان لودريان عن المؤتمر التنافس الفرنسي – الإيطالي على البلاد خلال السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة في طرابلس، حيث تنافس البلدان على تنظيم المؤتمرات حول ليبيا. لكن البلدين أعلنا مؤخرا عن التوصل إلى تفاهمات وأن الخلاف على ليبيا قد انتهى.

وخسرت إيطاليا نفوذها غرب البلاد لصالح تركيا التي حازت على أغلب مشاريع إعادة الإعمار بالإضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط والغاز، في حين أدى التدخل الروسي إلى تبديد أحلام فرنسا في السيطرة على المنطقة الوسطى بعد حديث عن انتشار مرتزقة فاغنر في سرت وفي مناطق جنوب البلاد (إقليم فزان) الذي يعتبر منطقة نفوذ تاريخية لها.

وسبق أن نظمت باريس في مايو 2018 مؤتمرا حول ليبيا كان من أهم مخرجاته تحديد الرابع والعشرين من ديسمبر من نفس السنة موعدا لإجراء انتخابات عامة وهو الأمر الذي لم يتحقق.

وفي يوليو 2017 نظم ماكرون لقاء بين القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق آنذاك فايز السراج واتفق الطرفان على عدة تفاهمات لم تتحقق أيضا.

ويتساءل مراقبون عما يمكن أن تقدمه باريس من خلال هذا المؤتمر لليبيا والليبيين خاصة وأنها لم تنجح في تحقيق شيء عندما كانت الساحة الليبية شبه خالية تقريبا سوى من بعض التدخلات غير المباشرة.

وكانت فرنسا أحد الأطراف الدولية المتدخلة بشكل غير مباشر في الصراع حيث كشفت عدة حوادث وجودها لتعزيز صفوف الجيش الليبي بقيادة حفتر. ففي 2016 أسقطت مجموعات متطرفة مروحية عسكرية فرنسية ما دفع فرنسا للاعتراف في ما بعد بوجودها، وقالت إن تلك العناصر تم إرسالها في سياق مهمة استخبارية.

وفي الحرب الأخيرة التي دارت على تخوم العاصمة طرابلس عثرت ميليشيات المنطقة الغربية على صواريخ جافلين الأميركية في مدينة غريان الجبلية التي كانت أولى المدن التي استعادتها الميليشيات بعد 3 أشهر من المعركة، واعترفت باريس في ما بعد بأن تلك الصواريخ تعود لها، لكنها أنكرت أن تكون قد منحتها للجيش ليستخدمها في معركة طرابلس.

وبعد تلك "الفضيحة" شن الإسلاميون حملة شديدة ضد فرنسا بالإضافة إلى حديث عن ضغوط دولية خاصة من قبل الولايات المتحدة أجبرت باريس على "تجميد" دعمها العسكري للجيش وهو ما فتح الباب على مصراعيه لروسيا للانفراد بالبلاد.

وأدى اكتفاء فرنسا بمراقبة ما يجري إلى انحسار الصراع بين روسيا من جهة وتركيا التي تدخلت في ما بعد من جهة أخرى، ما سهل التوصل إلى تسوية انتهت بانسحاب الجيش والمرتزقة الروس الداعمين له من جنوب طرابلس وكامل المنطقة الغربية.

وتنفي روسيا وجود قوات تابعة لها في ليبيا لكن تصريحات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين حملت اعترافا ضمنيا بوجودها عندما قال في يناير 2020 "حتى إذا كان هناك في ليبيا مرتزقة روس.. فهم بالتأكيد لا يمثلون دولتنا".

واتخذت تلك القوات من سرت التي لطالما خططت فرنسا للسيطرة عليها باعتبارها ستسهل مهمة الربط بين أفريقيا والبحر المتوسط، مركزا لها بالإضافة إلى التمركز داخل قواعد جنوب البلاد.

ولم تكتف روسيا بذلك، حيث أشارت تقارير إعلامية غربية عديدة إلى أن مرتزقة فاغنر قاموا بتدريب المعارضة التشادية التي تتمركز جنوب ليبيا وساعدتها على تنفيذ الهجوم الذي أدى إلى مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي.

ومؤخرا انتشرت تقارير تفيد بتفعيل فرنسا لدورها العسكري في ليبيا حيث قامت حسب قيادات من المعارضة التشادية المسلحة بتوجيه ضربات جوية مساندة للعملية العسكرية التي أطلقها الجيش الليبي لطرد المعارضة التشادية من جنوب البلاد.

وتقول التقارير إن تلك العملية العسكرية تقودها بالأساس باريس في إطار خطة فرنسية – تشادية لإضعاف المعارضة وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وهو ما يشكل فرصة أيضا للجيش الليبي للتخلص من تلك المجموعات التي لطالما شكلت صداعا له جنوب البلاد خاصة بعد أن انخرطت في صفوف الجماعات الإسلامية المتطرفة التي نفذت عدة هجمات على مواقع الجيش خلال السنوات الماضية.

وأثار انخراط الجيش في تلك العملية الاستفهامات حول ما إذا كانت علاقته قد ساءت بروسيا ومجموعة فاغنر الداعمة له. ولا يستبعد مراقبون حدوث توتر، لاسيما في ظل الحديث عن مراهنة روسيا على شخصيات من النظام السابق وهو أمر أكيد سيثير انزعاج حفتر الذي يطمح لقيادة البلاد ويدفعه إلى توطيد علاقته بالغرب وبحليفته فرنسا أكثر من أي وقت مضى.

تحالف الضرورة

ويمثل إخراج روسيا من ليبيا تحديا كبيرا بالنسبة إلى فرنسا خاصة بعد ما أبانت عن طموحاتها للتمدد في أفريقيا حيث ستكون السيطرة على ليبيا وخاصة على سرت مسألة في غاية الأهمية بالنسبة إلى موسكو التي بات لديها الآن منفذان على البحر المتوسط: من سوريا وليبيا.

وفي حين لم يصدر أي تعليق فرنسي رسمي بشأن تورط فاغنر في تدريب المعارضة التشادية المسلحة، إلا أن باريس عبرت مؤخرا بوضوح عن رفضها لاستعانة الجيش المالي بعناصر فاغنر لملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب الفرنسي المخطط له قبل مطلع العام القادم.

وتحولت روسيا إلى خطر حقيقي يهدد نفوذ فرنسا في مستعمرتها الأفريقية السابقة. وبالإضافة إلى تشاد ومالي أصبحت أفريقيا الوسطى ساحة تنافس بين البلدين مؤخرا.

صفقة الغواصات الأسترالية تعزز المخاوف من مخاطر الانتشار النووي في المنطقة

واشنطن – تطرح صفقة شراء أستراليا غواصات نووية الدفع وسط أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين الولايات المتحدة وفرنسا، أسئلة كثيرة حول مخاطر انتشار السلاح النووي في المنطقة وما وراءها، برأي محللين.

ووقعت أستراليا بالأساس عقدا مع فرنسا لشراء غواصات ذات دفع "تقليدي" تطفو كل بضعة أيام لشحن بطارياتها. أما الغواصات النووية الأميركية والبريطانية فهي مجهزة بنظام دفع نووي يتيح لها شحن بطارياتها بشكل متواصل، وبإمكانها بالتالي البقاء تحت الماء إلى حين نفاد إمدادات طواقمها، وهي مهلة نادرا ما تتعدى ثلاثة أشهر.

وتمتلك باريس التكنولوجيا النووية التي تجهز حاملة الطائرات شارل ديغول وجميع الغواصات الفرنسية، غير أن فرنسا تستخدم اليورانيوم ضعيف التخصيب بنسبة تقل عن 20 في المئة وهو المستوى المستخدم في المحطات النووية لإنتاج الكهرباء. وهذا اليورانيوم يتطلب تجديده كل عشر سنوات وفق عملية دقيقة وخطيرة، غير أنه من المستحيل تحويله إلى أهداف عسكرية.

أما الغواصات الأميركية والبريطانية فتستخدم اليورانيوم عالي التخصيب بأكثر من 93 في المئة وتصل مدة حياته إلى ثلاثين عاما، غير أن مستوى تخصيبه يسمح باستخدامه لصنع قنبلة نووية.

وأوضح آلان كوبرمان من جامعة تكساس في مقال كتبه قبيل الإعلان عن التحالف الأمني الاستراتيجي الأميركي – البريطاني – الأسترالي "أوكوس"، أن "مفاعلات البحرية الأميركية تستخدم حاليا كمية من اليورانيوم عالي التخصيب توازي مئة قنبلة نووية، أكثر من كل المحطات النووية في العالم بأسره معا".

وأوصى هذا الخبير في انتشار الأسلحة النووية في مجلة "بريكنغ ديفنس" المتخصصة بأن يخصص الكونغرس الذي يناقش حاليا الميزانية العسكرية للعام 2022 أموالا لانتقال البحرية الأميركية إلى استخدام اليورانيوم ضعيف التخصيب لاعتباره أكثر أمانا.

ويرى جيمس أكتون من معهد كارنيغي أن بيع أستراليا غواصات نووية يطرح "مخاطر كبرى بانتشار الأسلحة النووية"، ولاسيما في ظل فراغ قانوني في القانون الدولي.

وأوضح على تويتر أنه بما أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لا تحظر على الدول التي لا تملك السلاح النووي شراء غواصات نووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية "تسمح لها بسحب الوقود النووي دون أي مراقبة لاستخدامه في 'أنشطة عسكرية غير محظورة'".

جيمس أكتون

ما يقلقني هو أن تستخدم دول هذه السابقة لاستغلال فراغ قانوني

وتابع "لا أخشى أن تمتلك أستراليا أسلحة نووية. ما يقلقني هو أن تستخدم دول أخرى هذه السابقة لاستغلال فراغ قانوني قد يكون خطيرا في ظل النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية".

وحذر طارق رؤوف الخبير السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يعمل اليوم باحثا في معهد "تودا" للسلام من أن ذلك "قد يفتح فعلا مجالا لانتشار" الأسلحة النووية.

وقال إن "دولا لا تملك السلاح النووي مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا وإيران واليابان والسعودية وكوريا الجنوبية ستتجه إلى الغواصات النووية وتحتفظ بالوقود النووي" خارج رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورأى هانس كريستنسن من اتحاد العلماء الأميركيين أن روسيا "قد تزيد مبادلاتها التكنولوجية مع الهند، والصين قد تقدم تقنياتها في مجال المفاعلات النووية لباكستان وسواها، والبرازيل قد تجد بمزيد من السهولة سوقا لمشروعها المتعثر لبناء مفاعل غواصة".

وأكدت واشنطن مؤخرا التزامها بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وصرحت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي الإثنين أن أستراليا تشكل "حالة استثنائية لا ترسي سابقة" على هذا الصعيد.

لكن داريل كيمبال مدير مركز "أرمز كونترول" للدراسات اعتبر أن "التوصل إلى اتفاق تعاون دفاعي مع حليف قريب أمر، وإبرام الاتفاق بما ينقض مبادئنا ومبادئ الأسرة الدولية أمر مختلف".

وقال "حين تواصل الولايات المتحدة التي تقول إنها في موقع متقدم على صعيد منع انتشار الأسلحة النووية الالتفاف على قواعد ومبادئ منع الانتشار لمساعدة حلفائها، فهذا يؤدي إلى تقويض النظام الدولي الذي تؤكد هذه الإدارة أنها تدافع عنه".

الغواصات: التقليدية مقابل النووية

مقارنة بين غواصة تقليدية، على النحو الذي اقترحته فرنسا وأستراليا، وغواصتان تعملان بالطاقة النووية، من صنع بريطانيا والولايات المتحدة

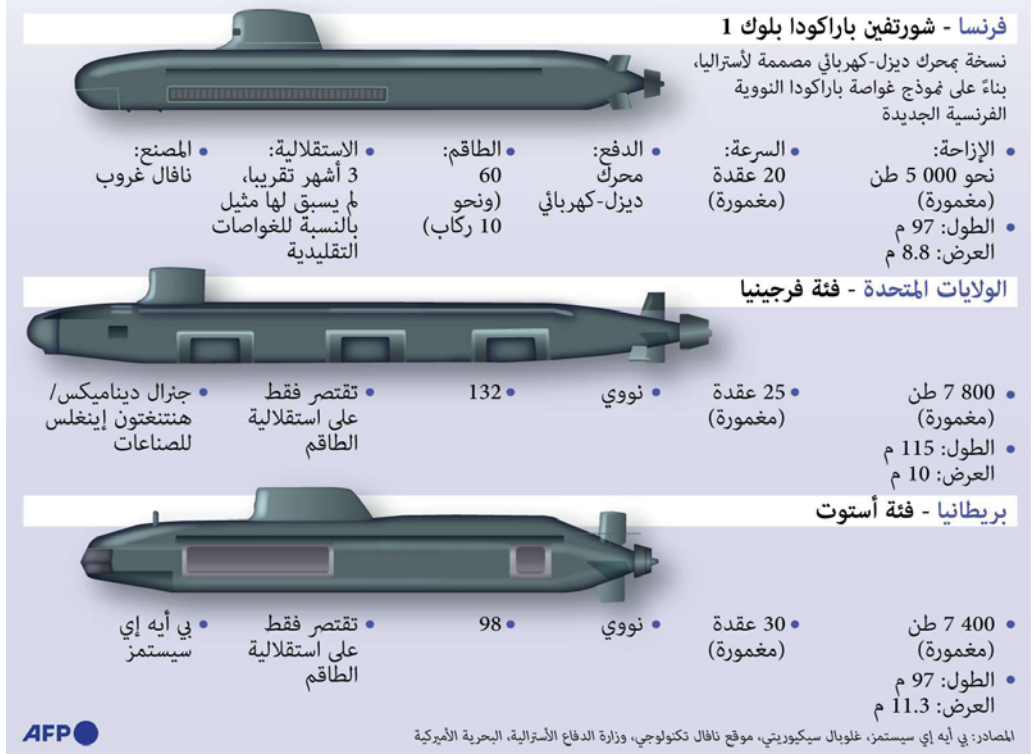

المصادر: بي أيه إي سيستمز، غلوبال سيكيوريتي، موقع نافال تكنولوجي، وزارة الدفاع الأسترالية، البحرية الأميركية